



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	الإقتصاد المصري يدور حول نفسه
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	يزيد صايغ
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	28 كانون الثاني/يناير 2016
المصدر:	لا يوجد
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الإقتصاد المصري يدور حول نفسه

لم يلتفت الكثيرون إلى المرسوم الذي أصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في نهاية تشرين الثاني /نوفمبر، والذي فوّض بموجبه الهيئة المسؤولة عن إدارة الأراضي والعقارات التي لم تعد تستخدمها القوات المسلحة المصرية، بالانخراط في نشاطات ربحية وتأسيس الشركات التجارية مع نظيرات محلية وأجنبية . وبعد أسابيع عدّة، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أوعز إلى البنك المركزي تحفيز القطاع المصرفي في البلاد على ضخّ ٢٥ مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات متزايدة في ظل الوضع الراهن للاقتصاد المصري. يدلّ هذان المرسومان وغيرهما من المراسيم التي أصدرها السيسي منذ تسلّمه الرئاسة في العام ٢٠١٤، على توجّه أوسع يتجاوز فيه الرئيس باستمرار الهيئات الحكومية المسؤولة اسماً عن صنع السياسات والإدارة الاقتصادية. وهذا يعكس إلحاح السيسي على ضرورة حلّ مشاكل البلاد الاجتماعية والسياسية. لكن ممارسته دوراً مبالغاً فيه في وضع الأجندة والتوجهات العامة للاقتصاد المصري، لن تحقّق على الأرجح الأهداف المرجوة، بل قد تفاقم المشاكل القائمة أو تسفر عن مشاكل جديدة.



يزيد صايغ

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تكشف سلسلة المراسيم الرئاسية والمبادرات الاقتصادية التي أصدرها السيسي كم أن إدراكه محدود لطبيعة وأسباب المشاكل البنوية التي وتجمّع القوى تواجهها مصر: الفقر، والبطالة، وتدني مستوى الإنتاجية، بين المهن عالية المهارات والمهن متدنية العاملة على طرفي نقيض المهارات ونقص الطلب على المهن متوسطة المهارات (المهن الصناعية والوظائف الروتينية)، وعدم كفاية الاستثمار، وما هذه سوى المشاكل الأكثر وضوحاً على سبيل المثال. يؤدي هذا بدوره إلى إدراك سيء بالمثل لكيفية معالجة تلك المشاكل. ولعل مايفاقم الأمر هو ميل الرئيس إلى الإعلان عن بعض أهم مبادراته الاقتصادية - مثل قناة السويس الثانية - من خلال الخطب العامة وقبل التشاور مع الوزارات المعنية بها مباشرة، ماأخذها على حين غرة. في ما يخصّ بناء القناة، لم يتم التشاور مع وزارة المالية أو إعطاؤها إنذاراً مسبقاً، واضطرتّ بالتالي إلى اس تنبأط الأدوات الاستثمارية اللازمة لاستدراج مساهمة الجمهور في مشروع القناة خلال ٤٨ ساعة فقط من إعلانها. لكن، في حين يدلّ هذا على مهارات خبرائها التقنية وكفاءتهم المهنية، فإنه يؤكّد على مخاطر صياغة السياسة على عجل.

عموماً، أدّى نهج السيسي إلى مزيج من المراسيم التشريعية والإدارية التي تتميز بالتضارب والتناقضات الكامنة. ويبدو هذا واضحاً من استعراض ثلاثة مجالات فقط: التركيز المبالغ فيه على المشروعات العملاقة لحفز النمو الاقتصادي، والنهج الفضفاض للإصلاح الإداري في قطاع الخدمة المدنية، والرؤية الأحادية لكيفية توّيد قدر كبير من رؤوس الأموال الجديدة في الاقتصاد.

في المقام الأول، يبدو أن التركيز على المشروعات العملاقة يعكس اعتقاداً تبسيطياً بأن حجمها الهائل سيخفّف، بطريقة أو بأخرى، معدّل البطالة المرتفع. ففي نهاية العام ٢٠١٥، وصل معدّل البطالة إلى ١٢.٨ في المئة من حجم القوة العاملة المسجّلة البالغ ٢٨ مليون نسمة، مايشكّل تحسّناً طفيفاً مقارنةً مع مرحلة مابعد انتفاضة العام ٢٠١٣ ولكنه أسوأ مما كان عليه قبل عام، كما ذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الأمر

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الأكثر مدعاة للقلق وفقاً للجهاز هو أن معدل البطالة بين الشباب ممّن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاماً، والذين يمثلون نسبة ٢٣.٦ في المئة من سكان مصر، يبلغ ٢٦.٣ في المئة. إحدى النتائج المترتبة على ذلك هي أن ٢٦ في المئة من إجمالي عدد سكان مصر كانوا يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠١٤، في حين أن ٥١.٢ في المئة من الشباب قريبا منه أو تحته، وفقاً لاستطلاع مشترك أجراه مجلس السكان المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وثمة نتيجة أخرى هي أن ١٧.٢ في المئة من المصريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً، يرغبون في الهجرة، ويصل هذا المعدل إلى ٢٥.٨ في المئة في صفوف الرجال.

لم تفعل المشاريع الضخمة شيئاً إلى الآن للحدّ من البطالة. فقد قامت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وشركات خاصة مختارة بحفر قناة السويس الثانية، في حين أن المشاريع التي يمكن أن توظف أعداداً كبيرة إما تعثرت (كما هو حال خطة بناء مليون وحدة سكنية)، أو أنها ستستغرق سنوات للانتقال إلى مرحلة التنفيذ، إذا قُدِّر له أن تغادر مرحلة التصميم أصلاً (مثل العاصمة الإدارية الجديدة). وبالقدر نفسه من الأهمية، لايعترف هذا المنظور بحاجة مصر إلى زيادة إنتاجية القوة العاملة ومهاراتها، والتي هي عموماً متوسطة المستوى على الرغم من كونها مكلفة نسبياً. والواقع أن معدلات النمو المثيرة للإعجاب في السنوات العشر حتى العام ٢٠١١، جاءت على وجه الحصر تقريباً من الأنشطة العقارية ومشاريع البناء المرتبطة بها ومن إنتاج الغاز الطبيعي، في حين سجّلت القطاعات الأخرى ركوداً أو تراجعاً فعلياً في الإنتاجية.

الإصلاح الإداري، وهو المجال الثاني، يمكن أن يُحدث فرقا كبيراً. وقد كان السيسي مُحققاً في الإعلان أن ذلك موضع تركيز أساسي. بيد أن هذا الإصلاح يتطلب جهداً أكثر تنسيقاً مما خصّص له حتى الآن، وسوف يستغرق الأمر سنوات لتحقيق تقدّم ملموس حتى في ذلك الحين. الجهاز الحكومي متضخّم، على الرغم من أن الأرقام الدقيقة تتباين بحدّة. فقد أفاد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن وجود ٥.٦ ملايين موظف حكومي

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

في العام ٢٠١٠، في حين قال مركز المشروعات الدولية الخاصة إن العدد الإجمالي يصل إلى ٦.٨ ملايين، استناداً إلى إحصاءات رسمية أخرى . وقد اعترف السيسي نفسه بتزايد عدد موظفي الخدمة المدنية منذ العام ٢٠١١، ويُعتقد أن الزيادة تصل إلى ٩٠٠ ألف. وقدّر البنك الدولي أن عدد موظفي الخدمة المدنية المصرية بلغ ٧.٢ ملايين في نهاية العام ٢٠١٤ . يعتقد التباين في التقديرات جزئياً على ما إذا تم حساب الموظفين المؤقتين أم لا . لكن مجرد وجود تباين كبير حول حجم بيروقراطية الدولة المصرية واستمرار الغموض بشأنه اليوم، يكشفان عن أوجه القصور في الجهاز الحكومي في مصر . فإذا لم تكن الدولة قادرة حتى على تتبع عدد المسجلين في جدول الرواتب، فكيف يمكنها أن تشارك في إدارة اقتصادية ذات معنى أو تدعم السياسات الموجّهة نحو النمو بصورة فعّالة؟ علاوةً على ذلك، ومن خلال السيطرة على الخدمة المدنية، حتى السيسي يبدو أنه يحمل نفسه أكثر من طاقته . فالقانون الجديد المقترح لإع ادة النظر في الأجور والحوافز وإجراءات التوظيف والفصل، لم يُناقش مع نقابات موظفي القطاع العام ذات النطاق والنفوذ الواسعين، وواجه مقاومة شديدة، مادفع الحكومة إلى إعلان أن ٤٠ في المئة فقط من موظفي الخدمة المدنية سيخضعون إليه . واجهت الحكومة أيضاً صعوبات كبيرة في تطبيق قانون الحدّ الأعلى للأجور، إذ قرّر جهازا الشرطة والقضاء والمصارف الرسمية، من بين سائر قطاعات الجهاز البيروقراطي، عدم الامتثال إلى القانون، على الرغم من أنها خاضعة إليه شكلياً . وفي نهاية المطاف، رفض البرلمان المصري المنتخب حديثاً هذا القانون بغالبيته الساحقة في ٢١ كانون الثاني /يناير، على الرغم من وجود عدد كبير من النواب المؤيدين للسيسي .

في أي حال، لاتكمن المشكلة الرئيسية في العدد الهائل من موظفي الخدمة المدنية، والذي لا يُعتبر، نظراً إلى العدد الكلي للسكان أو القوى العاملة، مرتفعاً بصورة استثنائية مقارنةً مع المتوسط العالمي للبلدان المشابهة متوسطة الدخل . بدلاً من ذلك، التحديات الأكثر خطورة هي الحدّ من الفساد في الإدارة العامة ورفع الكفاءة . وأشار استطلاع أجراه

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها .

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها .

المشروع الدولي للعدالة في العام ٢٠١٢، إلى أن الفساد ربما أثر على ما يصل إلى ٦٠ في المئة من المعاملات البيروقراطية العادية ؛ حيث قدّم فعلاً حوالي نصف الذين شملهم الاستطلاع رشوة إلى مسؤول من أجل الحصول على تصريح ضروري أو معالجة مستند . وفي العام ٢٠١٤، احتلت مصر المرتبة ٩٤ من بين ١٧٥ دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية، والذي يستند إلى استطلاع آراء الخبراء والشركات. علاوةً على ذلك، أي محاولة جادة لإصلاح الإدارة في مصر وتحقيق النمو الاقتصادي وانتقال منافع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، يجب أن تتضمن إصلاحاً شاملاً للإدارة المحليّة (إن لم تبدأ منه)، غير أن هذا ليس على أجندة السيسي المعلنة على الإطلاق.

حقّق السيسي قدراً أكبر من النجاح في المجال الثالث من المبادرات الاقتصادية. فقد أدّى مؤتمر التنمية الاقتصادية الذي عُقد في شرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠١٥، إلى تعهّدات بقيمة ٧٢.٥ مليار دولار من الاستثمارات والمساعدات والقروض، وفقاً لرئيس الوزراء آنذاك إبراهيم محلب. كانت للحصيلة النهائية أقرب إلى ٦٠ مليار دولار، لكن المؤتمر وعد بتدفّق كبيرٍ جداً لرأس المال، حيث تم التعاقد فعلياً على مشاريع تبلغ قيمتها أكثر من ١٨ مليار دولار منذ ذلك الوقت . وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، تعهّد العاهل السعودي الملك سلمان مبلغ ٨ مليارات دولار على شكل استثمارات ومساعدات على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبعد أسبوع، أكّد البنك الدولي تقديم قرضٍ جديد بقيمة ٥ مليارات دولار، ليصل إجمالي قروض مصر من البنك إلى ٨ مليارات دولار. تُضاف إلى ذلك رؤوس الأموال التي تم جمعها من خلال إصدار سندات حكومية أو قروض من منظمات عربية ودولية أخرى مثل البنك الأفريقي للتنمية.

هذه إنجازات كبيرة تحقّق الكثير منها من خلال مفاوضات وتفويضات أجراها السيسي شخصياً، وتعكس التزاماً سياسياً قوياً من جانب حكومات عربية وغربية هامة بتحقيق الاستقرار في مصر . بيد أنها لاتحلّ مشاكل مصر البنوية، ولا يمكن أن تلغي الحاجة إلى القيام بإصلاحات وتغييرات

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

كبيرة لابدل لها . كان تدقق المساعدات المالية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت بين تموز /يوليو ٢٠١٣ وأوائل العام ٢٠١٥ هائلاً، لكنه لا يكفي سوى لإبقاء عجلة الاقتصاد والدولة دائرة. ومع بلوغ الواردات ٦٠ مليار دولار، لاتزال مصر تواجه أزمة العملة الأجنبية المدمرة التي تعرقل التعافي الاقتصادي، بعد خمسة أعوام من التباطؤ الاقتصادي . وبما أن الواردات تتألف بشكل أساسي من مدخلات الإنتاج – المواد الأولية والسلع الإنتاجية والوسيط، مثل الوقود والمعادن والمواد الكيميائية والآلات ، وفقاً لقاعدة البيانات في الجدول الزمني على موقع منظمة التجارة العالمية – ومن المواد الغذائية، فلا يمكن خفضها بدرجة كبيرة من دون التأثير على الإنتاج والصادرات والنمو.

الحقيقة القاسية هي أن اندفاع السيسي لتوليد استثمارات جديدة، هدفه توفير دخل سهل، لكنه يهمل الحاجة إلى معالجة مشاكل مصر البنوية بشكل أكثر جذرية. فالغالبية العظمى من المشاريع التي تم التعهد بتقديم الأموال لها في مؤتمر آذار /مارس ٢٠١٥، على سبيل المثال، تتعلق إما بالطاقة والاستخراج (الكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة، والنفط، والغاز، والتعدين)، أو بالأرض (البناء، والنقل، والخدمات اللوجستية). وبينما يبدو من المؤكد أن تولد هذه المشاريع الدخل وتوفر المدخلات اللازمة مثل الطاقة الكهربائية للقطاعات الأخرى من الاقتصاد، فإنها لن تفعل الكثير لرفع الإنتاجية أو زيادة فرص العمل بصورة ملحوظة في تلك القطاعات، والتي لاتزال متخلفة بصورة مثيرة للقلق. والواقع أنه من مبلغ ٢٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الجديدة التي سعت الحكومة إلى الحصول عليها في مؤتمر المشاريع العملاقة الذي شاركت في رعايته في أوائل كانون الأول/ديسمبر، لم يتم تخصيص سوى ١.٦٦٥ مليار دولار (أقل من ١ في المئة) للتنمية الصناعية، وفقاً لأحد المصادر؛ وكانت بقية المبلغ مرة أخرى للبناء (٥٦ في المائة)، والطاقة (٣٢ في المئة)، والبنية التحتية (١١ في المئة).

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

حقيقة أن فاتورة الدعم الحكومي زادت بالفعل بنسبة مذهلة بلغت ٣٠٠ في المئة في العام حتى آب /أغسطس ٢٠١٥، بعد أن تمّت الإشادة بال سيسي دولياً لإجرائه تخفيضات كبيرة بالدعم في العام ٢٠١٣-٢٠١٤، توضح الديناميكية المتناقضة بيانياً . ونتيجةً لذلك، حتى بعد حصولها على ٤٠ مليار دولار على شكل قروض ومنح مقدّمة من دول الخليج منذ العام ٢٠١٣، لاتزال الاحتياطات الأجنبية لمصر تحت ضغط شديد، ما يجعلها تعتمد بصورة مزمنة على التدفّقات النقدية ذات الدوافع السياسية. وما يثير القلق بالدرجة نفسها أن المساعدات المالية زادت الدين الخارجي، الذي تخطّى الـ ٤٦ مليار دولار بحلول أيلول /سبتمبر ٢٠١٥ (١٢.٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي). هذه القيمة منخفضة نسبياً مقارنةً مع سائر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن إذا ما أُضيف إليها الدين المحلي البالغ ٢٤٨ مليار دولار ، يبلغ مجموع الدين حوالى ٢٩٤ مليار دولار - ما يعادل تقريباً ضعف قيمة الديون التي كانت تتكبّدها البلاد عشية انتفاضة العام ٢٠١١ (والتي بلغت ١٤٩ مليار دولار). نتيجةً لذلك، جعل السيسي خفض الديون هدفاً أساسياً.

أدت حوافز مشابهة إلى فرض تنظيمات جديدة في أوائل العام ٢٠١٦ للحدّ من الواردات منخفضة الجودة وزيادة عبء تصديق شهادات المنشأ على الشركات الأجنبية التي تتاجر بمروحة واسعة من السلع في مصر . لكن الأهداف المعلنة لإبطاء تسرّب احتياطات العملة الأجنبية وحماية الصناعة المحليّة، قد تنتهك التزامات البلاد تجاه منظمة التجارة العالمية وتثبط الاستثمار الأجنبي. إضافةً إلى ذلك، من غير المرجّح أن تقلّل هذه القيود العجز التجاري بشكلٍ كبير ، والذي ازداد بنحو ١٤ في المئة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولا أن تولّد عائدات مرتفعة للاستثمار في البنية التحتية العامّة، والتي تقرّ الحكومة بأنها تحتاج إلى إعادة تأهيل وتوسّع كبيرين . كما يبدو أن مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في كانون الثاني /يناير ٢٠١٦، والتي تسعى بشكلٍ طموح إلى تمويل ٣٥٠ ألف شركة وخلق ٤ ملايين فرصة عمل جديدة على مدى أربع سنوات، قد ساهمت في خروج

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

المستثمرين الأجانب من السوق المصرية، وهم كانوا متخوفين أصلاً من عدم الاستقرار الإقليمي المتزايد.

من المستبعد جداً أن تتغير هذه الاتجاهات المتناقضة، لأن الحاجة السياسية هي التي توجه أساساً نهج السيسي في الإدارة الاقتصادية . فهو يستجيب لتطلعات المواطنين عامّةً لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، ولأولويات ومصالح مجموعة ضيقة من الأطراف الفاعلة - وخاصة مؤسسات الدولة المهيمنة، إلى جانب حفنة من كبار رجال الأعمال - التي تشكّل التحالف الفضفاض جداً الذي يحكم مصر اليوم . نتيجةً لذلك، يتم مراراً وتكراراً تهميش مساهمة وزارات الحكومة المركزية وأجهزتها في التخطيط الاقتصادي ووضع الأجندة العامة.

يشكّل إصلاح الاقتصاد المصري وتحقيق نمو مستدام تحدياً كبيراً . بيد أن النهج الحالي يعيد إنتاج اعتماد مصر منذ فترة طويلة على الربيع، ويحكم على البلاد بالسعي إلى تحقيق هدفٍ لايفتأ يتحرّك بعيداً عن تناولها. وبما أن السيسي منح نفسه هذا الدور المركزي في توفير فرص العمل وتحقيق النمو، فهو يخاطر في الوقوع بشكلٍ دائم في الحلقة المفرغة للاقتصاد المصري.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.